اليوم الوطني ٨٤.. «لحمة وطنية» و«تعاضد» بين شعب وقيادة

في الوقت الذي تشهد فيه العديد من دول المنطقة اضطرابات وفوضى تعم أرجاءها، وتقضي على الأخضر واليابس فيها، تأتي الذكرى ٨٤ لليوم الوطني للمملكة العربية السعودية؛ لتؤكد للعالم أجمع أن أهم ما عززركائز هذه الدولة هو "اللُّحمة المتبادلة بين القيادة والشعب التي لا تنفك عراها"؛ لأنها أسست على التقوى ومبادئ الإسلام العظيمة والتقاليد العربية الأصيلة

ودأبت المملكة منذُ عهد مؤسسها وموحد كيانها المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين؛ على السير وفق منهج وطني خالص مستمد من الشريعة الإسلامية، قائم على تعزيز مبادئ العدل والمساواة وتعميقها بين جميع أفراد المجتمع، وكفالة جميع الحقوق والحريات المشروعة.

والشواهد كثيرة على ملامح التلاحم الكبير بين القيادة والشعب عبر صور وفاء متنوعة، ومن أبرزها ما حققته التجربة السعودية من نجاحات ملموسة في مناهضة الإرهاب والفكر المتطرف من خلال تبني برامج فكرية وحوارية مثل: برنامج مناصحة الموقوفين أمنياً، وإعادة تأهيلهم داخل المجتمع والذي حظي بإشادة عالمية وتم تطبيقه في عدد من الدول.

والاهتمام الذي أولاه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز منذ توليه مسؤولية الحكم حفظه الله لقضايا حقوق الإنسان، وإرساء دعائم حماية هذه الحقوق على المستويين المحلي والدولي مع مراعاة خصوصية المجتمعات ومعتقداتها.

فعلى مستوى تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان بالمملكة كانت الموافقة على إنشاء أول هيئة حكومية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها عام ١٤٢٦، وقبلها كانت الموافقة السامية على تأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة.

وقد ساهم إنشاء هيئة حقوق الإنسان بوصفها هيئة حكومية، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان؛ في نشر ثقافة حقوق الإنسان في كثير من مناطق المملكة، وتفعيل آليات الرصد والمتابعة لأي اعتداء على هذه الحقوق، بالإضافة إلى استقبال الشكاوى وتفقد أحوال السجون وإبداء الرأي في كثير من مشروعات الأنظمة والقوانين.

وتلك الجهود والإسهامات في حماية حقوق الإنسان حظيت بتقدير كبير من الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية، وتوج ذلك بفوز المملكة بعضوية أول مجلس لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦م، وبإعادة انتخابها عضواً بهذا المجلس عن القارة الآسيوية لمدة ٣ سنوات جديدة بدءاً بالعام ٢٠٠٩م.

وجاءت إعادة انتخاب المملكة تقديراً لدعوات خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله – لمد جسور الحوار والتعاون بين الشعوب، وسياسته التي عززت مكانة المملكة ودورها الحيوي على كل المستويات، واهتمامه بترسيخ مبادئ العدل والمساواة، وصيانة الحقوق والحريات المشروعة، وحرصه على تعزيز حقوق الإنسان، ورؤيته الإصلاحية الشاملة، بالإضافة إلى جهود المملكة لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، ومواجهة أزمات الفقر العالمية، والعمل على تحسين المستوى المعيشي لكثير من الدول النامية، وشجبها الدائم لمحاولات إشاعة التعصب والكراهية وازدراء العقائد، فضلاً عن إسهاماتها لدعم التنمية البشرية بما يوفر الحقوق الأساسية للإنسان في التعليم والعلاج والتعبير عن الرأي المسؤول، ومبادرات حكومة المملكة تجاه صياغة توجه إنساني عالمي يحمي هذه الحقوق ويتصدى لكل ما يمثل مساساً بها أو اعتداء عليها.

كما قامت حكومة خادم الحرمين الشريفين بتعزيز مبادئ العدل والمساواة بين كل أفراد المجتمع، وكفالة جميع الحقوق والحريات المشروعة، ومراعاة الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، واتخاذ التدابير اللازمة لتطبيقها، والمراجعة الدورية للأنظمة في المملكة بغرض تقييمها، وإصدار الأنظمة الأساسية وعشرات الأنظمة الأخرى وتطويرها، وإنشاء العديد من المؤسسات والهيئات ذات العلاقة مثل: هيئة حقوق الإنسان، واعتماد استراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ودعم الدولة توجه الجامعات ومؤسسات البحث العلمي لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وتبني الدراسات المتعلقة بحماية هذه الحقوق.

ومن صور الوفاء أيضاً تطوير مرفق القضاء بدءاً بصدور الأوامر السامية بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا، وإنشاء قضاء متخصص يتمثل في المحاكم العمالية، ومحاكم الأحوال الشخصية، والمحاكم الجزائية، والمحاكم التجارية وأخيراً المحاكم المتخصصة التي لم يمض عليها سوى أسابيع عدة، وكذلك نظام المجالس البلدية ودخول المرأة فيها، الذي يهدف إلى توسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية، وكذلك إقرار نظام مكافحة الإتجار بالأشخاص، الذي يستوفي المعايير الدولية لمنع الإتجار بالبشر والمعاقبة عليه.

ومن صور الوفاء صدور قرار مجلس الشورى رقم ١١٧/٨١/د بتاريخ ١٤٢٥/٠٢/٢٢هـ القاضي بإسناد كل ما يتعلق بحقوق الإنسان إلى لجنة متخصصة هي لجنة الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان التي أصبحت في عام ١٤٢٦هـ تسمى بلجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان وتختص بالنظر فيما يحال إليها من الاتفاقيات الدولية أو الثنائية أو الإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان وكذلك الأنظمة ذات العلاقة. كما وضعت حكومة خادم الحرمين الشريفين استراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ووضع برامج وآليات تطبيقها.

ويولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تعزيز المشاركة الإيجابية للمرأة في العملية السياسية والاقتصادية والتنمية الاجتماعية في المملكة؛ أهمية كبرى، وتجسد ذلك على أرض الواقع من خلال وصول أول امرأة لمرتبة نائبة وزير التربية والتعليم لتعليم البنات، بالإضافة إلى دخول عدد منهن إلى مجلس الشورى وإدارة الغرف التجارية ومختلف قطاعات الدولة الحكومية والأهلية وأخيراً السماح لها بدخول المجالس البلدية.

وتميز عهد خادم الحرمين الشريفين بتخصيص أكبر الموازنات لوزارة التربية والتعليم منذ تأسيس المملكة لخدمة التربية والتعليم في بلادنا فكان من ثمارها نهضة في التعليم العام من حيث البناء والتجهيزات.

ومن أبرز ما تحقق للتعليم في عهده مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام (تطوير) الذي تم تصميمه بتوجيهاته والذي يحظى بمتابعة مباشرة منه ومن سمو ولي عهده الأمين حفظهما الله، والميزانية الضخمة المرصودة له.

كما حقق التعليم العالي في المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين قفزات هائلة من خلال ارتفاع عدد الجامعات الحكومية إلى ٢٨ جامعة في فترة قياسية، بالإضافة إلى عشرات الكليات والجامعات الأهلية، وتم ابتعاث عشرات الآلاف من الطلاب والطالبات من أبناء الوطن لتلقي العلم والمعرفة من كل بقاع العالم.